\_ عامر القيسي

صح النوم

مجلس محافظة نينوى

مصادر مطلعة قالت ل"المدى" إن عصابات تنظيم القاعدة

الإرهابي تجني من المواطنين في محافظة نينوي، المغلوب

على أمرهم، خمسة ملايين دو لار شهريا على شكل إتاوات، وهذه

الإتاوات شملت أصحاب ٣١٦٠ أهلية و٢٠٠ صيدلية فضلا عن محال للصاغة وورش تصليح السيارات وأصحاب المهن

الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها مجلس محافظة نينوي هو: ما هي الشراّئح الاجتماعية في المحافظة التي لم تشملها إتاوات

القاعدة؟، وإذا كان تنظيم القاعدة بهذه السُّعة والقدرة على إجبار الناس على دفع هذا المقدار من الإتاوات، فما الذي يفعله

مجلس المحافظة ورئيسه تحديدا؟، ومن هو الذي يحكم فعليا في

نينوى؟ ومن هي الجهات المكلفة بحماية المواطنين من ابتزاز

المعلومات التي ذكرناها أكدها نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع

في مجلس النواب اسكندر وتوت الذي قال "وردتنا معلومات مدعومة بتقارير عن فرض الجماعات الإرهابية الجزية على

سكان المحافظة"، وفي تقرير خاص قال مصدر عسكري، "إن

بعض المسؤولين في مجلس المحافظة رفضوا إعطاء معلومات عن أشخاص يشترون العقارات بأموال طائلة مما أثار شكوكا

حول علاقة ما بين هذه الشخصيات والمجموعات الإرهابية"!! في الاجتماع الذي ضم القيادات الأمنية بحضور المحافظ

أثيل النجيفي لم نسمع له صوتا مدويا في الفضائيات مطالبا 

المحافظة إلا أن التقارير المذكورة تعبر عن واقع حقيقي ومحنة

تعانى منها جميع شرائح المجتمع في المحافظة. وتعبر أيضا

هذه التقارير عن غفوة مجلس المحافظة، الذي لم يقل شيئا عن

هذه التقارير ولم يحرك ساكنا، بالتزامن والتوافق مع عمليات

نينوى التى دعت وسائل الإعلام والسياسيين إلى توخى الدقة

في التصريحات وعدم تهويل الأمور والتعامل مع حالات الَّابتزاز

والإتاوات "اعتراف بواقعية التقارير" بنظرة موضوعية على

حتى وزارة الداخلية تملصتن الموضوع قائلة إن الجانب الأمنى

من صلاحيات مجلس المحافظة! و المجلس لسان حاله يقول إننا برلمان محافظة نشرع القوانين وعلى الجهات التنفيذية أن تعالج

المؤسف حقا أن الكثير من المسؤولين يتعاملون مع قضايا

خطيرة من هذا النوع بطريقة، رمى الكرة في ساحة الطرف الأخر، وليس بطريقة الاعتراف بالمشكلة ووضع الحلول المناسبة لها، وهذه حقيقة يلمسها المواطن ليس في مجلس

محافظة نينوى فقط بل في كل مجالس المحافظات دون استثناء،

وهى ظاهرة نتاج ضعف أو انعدام الثقافة الدستورية والقانونية

لمعرفة حجم وكمية الصلاحيات، وهي من ناحية أخرى أشكال

متنوعة من الهروب إلى الأمام من مشكلات معقدة ينبغي إيجاد

يتابعون وبشكل كبير المؤتمرات الصحفية لعطا، لكنهم

لم يطلعوا حتى الأن على ما جرى للمعتقلين وهل تمت

محاكمتهم، أما كان الأمر صوريا أمام وسائل الإعلام"،

موضحا "هناك معلومات تتوافر عن الإفراج عن الكثير

منهم وهو أمر غاية الخطورة"، وتابع "لدي شكوك

كبيرة في ما تعرضه الأجهزة الأمنية أمام وسائل

الإعلام بالنظر إلى طبيعة الأمور التي تجري داخل هذه

وذكرت مصادر مؤكدة وجود سياسيين وضباط كبار

بكواتم الصوت، مشيرة إلى تشكيل لجنة للتحقيق

مع هؤلاء الضباط. وقال احد هذه المصادر أن هناك

أجندات سياسية وتدخلات إقليمية وفسادا مستشريا

في الأجهزة الأمنية وراء حدوث هذه الخروقات

في الأجهزة الأمنية متورطون بعمليات الاغتيال

الأمنية.

أنها القلة القليلة مما تبقى من عمليات إرهابية في المحافظة!!

العصابات الإرهابية؟

## رداً على تهديدات الصدريين بإسقاط الحكومة إذا لم تنفذ مطالبهم

# دولة القانون: لا أحد يستطيع عزل المالكي

### □ بغداد/ المدى

اعتبر ائتلاف دولة القانون أن تهديدات التيار الصيدري بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي غير قابلة للتحقق. وقال النائب عن الائتلاف حسين الصافي "إن التيار الصدري جزء من التحالف الوطنى وشمريك مهم في الحكومة وان مطالباته بالإصبالاح طبيعية"، موضحا "أن تشكيل الحكومة على أساس مصالح الكتل يحول دون

وتابع الصافى فى تصريح خص به "المدى" أمس، "كل الكتل أخذت استحقاقها بالكامل وليس من مصلحتها أن تطالب بإسقاط الحكومة لأنها تفقد الكثير من استحقاقاتها التي هي جزء من المصالح الشعبية وبالتالي فأن اسقاط الحكومة لجهة تمتلك هذا القدر من الوزارات يعتبر مخالفة لمطالب الشعب

وشدد النائب عن دولة القانون على أن تقديم الخدمات لاسيما الكهرياء مرتبط بالقرار السياسي، وتابع "أن هذه الملفات لا تشكل معضلة للعراق فالإمكانات الفنية موجودة لتوفير الطاقة الكهرباء لكن غياب القرار السياسي عمق الأزمة". وعن احتمال أن تكون تهديدات الصدريين،

للضغط على رئيس الحكومة لتنفيذ مطالب أنصار التيار، قال الصافى "لا يمكن تهديد المالكي تحت أي ظرف من الظروف وأي مسمى، لأنه يعمل من اجل المصلحة العامة، لكنه يحتاج إلى تضافر الجهود وهذا يكون من خلال العمل المشترك والابتعاد عن لغة . التهديد، لان الوضع الحالى و الأزمات التِي تمر بها البلاد لا يمكن معها إسقاط الحكومة ٰ

وأعلن نواب وقياديون في التيار الصدري مؤخراً، أن خيار سحب الثقة من الحكومة سيرتبط بمدى استجابتها للتظاهرات المليونية التى دعا إليها زعيم التيار مقتدى

وقال القيادي في التيار الصندري حاكم الزاملي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "التظاهرات المليونية ستخرج لرفض

السياسة التي انتهجتها الحكومة في عدم تقديم الخدمات"، مبينا أن "مقتدى الصدر سيسحب الثقة من الحكومة كما سيسحب الوزراء الصدريين منها إذا لم تستجب لمطالب المتظاهرين وكان ردها ليس بالمستوى وأضاف الزاملي أن "مكاتب السيد الشهيد

ستعلن موعد التظّاهرات في وقت لاحق". ودعا مقتدى الصدر، يوم الجمعة الماضي، إلى تظاهرات مليونية في جميع المحافظات والمدن العراقية بعد انقضاء عطلة عيد الفطر للمطالبة بتحسين الخدمات، لانقضاء مهلة

وليبيا. بالمقابل، وصف نائب عن التحالف الكردستاني تذكير التيار الصدري الحكومة العراقية بمصير بعض الأنظمة العربية وإسقاطها في حال عدم تحسين الخدمات ."الأمر الخاطئ". ووصف النائب محمود عثمان "تلويح التيار

الصدري بان يكون مصير الحكومة العراقية كمصير بعض الدول والأنظمة العربية التي سقطت حكوماتها إذا لم تعمل على تحسين

واقع الخدمات، غير صحيح وخاطئ". الستة أشهر التي منحها التيار للحكومة، مذكرا الحكومة بمصير الحكام العرب الذين انتفضت وأضاف أن "عزم التيار الصدري بالتظاهر بعد عطلة عيد الفطر مع انتهاء مهلة ستة أشهر التي عليهم شعوبهم وأسقطتهم في تونس ومصر حددها زعيم التيار مقتدى الصدر للحكومة بتحسين الواقع الخدمي في البلاد يعد حقاً طبيعياً كفله الدستور لكن نتمنى أن ينسجم مع القانون خصوصا وان التيار الصدري مشارك بالحكومة والعملية السياسية بقوة وبفاعلية" ومن جانبه، كشف عضو كتلة شهيد المحراب التابعة للمجلس الأعلى والنائب عن التحالف

الوطني حبيب الطرفي عن اجتماع مرتقب

للتحالف الوطنى لمناقشة دعوة زعيم التيار

التيار عن سبب هذه التظاهرة وماذا ستكون مطالب الجماهير".

التيار الصدري عن هذه التظاهرة وما مدى هذه التظاهرة"، مشيراً إلى "أن جميع الكتل السياسية مشاركة في حكومة الشراكة الوطنية لذلك فان تقويم الحكومة مطلوب من جميع الكتل".

مكافحة الإرهاب، ولم نره بين الجماهير كما هي "عادته" دائماً في الأزمات ليستمع إليهم ويشكل، على سبيل الافتراض "خلية أزمة لمتابعة من يجنون الإتاوات ومن يقف وراءهم ومن يدعمهم ومن يقدم لهم الحماية السياسية و الأمنية. لم يفعل شيئا من هذا القبيل ولن يفعله على ما أعتقد، بعد أن جاء في أكثر من تقرير أن تنظيم القاعدة يعتبر نينوى "عاصمته الاقتصادية"!! بغض النظر عن المبالغات التي يدعيها المسؤولون الأمنيون في

وأضاف "أننا نحتاج إلى توضيح من قبل

الصدري بالتظاهرة المليونية. وقال الطرفي في تصريح أمس: "إن دعوة السيد مقتدى الصدر سيتم بحثها في اجتماع قريب للتحالف الوطني والاستفسار من أعضاء

# خبير قانوني يعتبر الدعوة غير مجدية 'البيضاء" تطلب بإلغاء اتضاقية التعويضات للكويت

□ بغداد/ المدى

طالبت كتلة العراقية البيضاء، أمس الأحد، بإلغاء اتفاقية خيمة سفوان التى تضمنت إلزام العراق بدفع تعويضات للكويت بسبب الخسائر التي تكبدتها عن غزوه لها عام ١٩٩٠، فيما اعتبر خبير قانوني الإلغاء -إنْ حصل-سيكون اعتباريا لا اثر له على الواقع.

و قالت المتحدث باسم البيضاء عالية نصيف في بيان تلقت المدى"، نسخة منه، إن "اتفاقية خيمة سفو ان، التي وقعها العراق مع الكويت عام ١٩٩١ باعتباره الخاسر في الحرب، تضمنت بنودا حائرة اضطر العراق للموافقة عليها، ولكن هذا لا يعنى أننا ملزمون بأن ندفع ثمن تعهدات النظام السابق، وأن نؤخذ بجريرة سياساته"، بحسب تعبيرها. وأضافت نصيف أن "الولايات المتحدة الأمريكية التي

أشرفت على توقيع الاتفاقية بالاشتراك مع روسيا ملزمة وعليها أن تكفر عن أخطائها وذنوبها وتلغى هذه الاتفاقية التى دفع العراقيون ثمنها طيلة عشرين عاماً".

بقيادة الأميريكي الجنرال نورمان شوارتسكوف والامير

الدوم بالغائها أو الغاء البند الخاص بدفع تعويضات إلى الكويت، باعتبارها اليوم تحتل العراق وهي المسؤولة عن إصلاح الأخطاء التى تسبب بها النظام السابق والتى لاننب لنا فيها"، مبينة أن "هذه الاتفاقية من أبرز تلك الأخطاء". وتابعت نصيف أن "أميركا نفسها نقضت الاتفاقية بعد ساعات من إبرامها، عندما قامت بإبادة الجيش العراقي المنسحب من الكويت فيما يعرف د(مذبحة الدبابات)،

ووقعت اتفاقية خيمة سفوان عام ١٩٩١ من قبل وزير الدفاع أنذاك اللواء الركن سلطان هاشم واللواء الركن صالاح عبود قائد الفيلق الثالث ووفد قوات التحالف

□ بغداد/ المدى

ترتبط بالحكومة.

معرفة الأسداب.

مكونة من أربعة أشخاص.

دعا مصدر حكومي، وسائل الإعلام إلى الابتعاد عن

المؤتمرات الصحفية التى يعقدها المتحدث باسم

عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، وتركها القنوات التي

وقال المصدر، وهو مقرب من مكتب رئيس الوزراء،

في تصريح خص به "المدى" أمس، إن شكوكا كبيرة

بدأت تحوم حول ما يدلى به اللواء عطا من تصريحات،

وبالتالى على الإعلام الابتعاد عنها وعدم الانجراف

وراء هذه المؤتمرات الصحفية والتي يكون الغالب منها

استعراضيا، مبينا أن الكثير ممن ألقي القبض عليهم تم

إطلاق سراحهم بعد عرضهم على وسائل الإعلام دون

جاءت هذه التصريحات بعد إعلان عمليات بغداد، يوم

أمس، عن اعتقال خلية تابعة لتنظيم القاعدة مسؤولة

عن عمليات اغتيالات ضباط الجيش العراقي بواسطة

المسدسات الكاتمة للصوت، مشيرة إلى أن الخلية

خالد بن سلطان قائد القوات العربية التي شاركت في هذه الحرب وبحضور ممثل الجانب الروسي بريماكوف. وأبرز بنود الاتفاقية هي قبول العراق بسيادة دولة الكويت وتثبيت الحدود حسب قرارات الأمم المتحدة، وقبول العراق بإلغاء كافة قراراته وتشريعاته التي

أصدراها بشأن الكويت، وقبوله بدفع التعويضات التي نصت عليها القرارات الأممية والانصياع للقرارات الدولية الأخرى، وقبوله بإنهاء برامجه النووية والبايولوجية والكيمياوية. وتأتى مطالبة العراقية البيضاء بالتزامن مع تصاعد حدة التصريحات المتبادلة بين العراق والكويت خُلال الأسابيع الأخيرة بعد أن سنقتها حملات إعلامية رافقت أزمة بناء ميناء مبارك الذي أثار استياء رسميا وشعبيا في العراق. من جهته أكد الخبير القانوني طارق حرب عدم الاعتراف دوليا باتفاقيات خيمة صفوان وان

الالتزام بها كان نتيجة صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي. وأوضيح حرب في اتصال هاتفى مع "المدى" أمس، "أن الشروط التي وضعتها هذه الاتفاقيات للدولة المتحالفة على العراق للموافقة على إنهاء الحرب لا يمكن عدها اتفاقيات دولية وبالتالي فأن إلغاءها وان حصل يعد معنويا ليس له أي آثار جانبية"

وتابع حرب "أن ما يتمخض عن الاتفاقيات من حظر جوى على مناطق معينة ومنع إرسال القطاعات العسكرية والتعويضات إلى الكويت استمد مرجعيته من قرارات مجلس الأمن، بدا من قرار ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ حتى يومنا هذا، وبالتالي إذا ما أراد العراق التخلص من هذه القيود فعليه السعى لإلغاء قرارات مجلس الأمن لا اتفاقيات خيمة سفوان التي انتهى مفعولها مذ أحيلت إلى مجلس الأمن وصدرت عن الأخير قرارات بهذا الصدد".

المواطن غير معنى بالصلاحيات، انه يعرف أن أمامه مجلسا انتخبه وعلى هذه "النخبة" المنتخبة أن تحل له مشاكله العامة وفي مقدمتها

لن نناشد مجلس المحافظة و لا الداخلية، المواطن في نينوى يريد أن يعرف الجهة التى يتوجب عليها حمايته من ابتزاز ارهاب القاعدة ليناشدها على الأقل وهذا اضعف الإيمان!!

### الحسبناوي: نرفض طرد السفير الإيراني

■ أكد النائب عن كتلة الأحرار، أن صيحات البعض عن طرد السفير الإيراني في العراق، لا تنسجم مع النظام الجديد للبلاد المنفتح على دول الجوار والمنطقة. وقال الحسناوي: إن الاستهداف والقصف



الإيراني على الأراضى العراقية أمر مرفوض، والسيادة خط احمر لا مكن المساس به، وعلى الخارجية، أن تتخذ الطرق الدبلوماسية مع الجارة إيران وتركيا لوقف قصفها. وأضياف: أن بعض الصيحات لطرد

السفير الإيراني أو استدعائه، لا توجد في مثل هذه المرحلة، وذلك لان العراق منفتح على الدول الجوار ومنها الجارة إيران وتربطنا بها حدود طويلة وهي

### الشذر: يجب الاحتفاظ بهيبة الزعماء

■ دعا النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر إلى "الاحتفاظ بشيء من الاعتبار لرؤساء المنظومة الحكومية وعدم إبداء تصريحات تتحاوز تلك الاعتبارات". وقال الشذر في تصريحات صحفية انه يجب الاحتفاظ بشيء من الاعتبار لرؤساء المنظومة الحكومية



فيما يخص تصريحات النائبة حنان الفتلاوي". وكانت النائبة حنان الفتلاوي شعددت على امتلاكها وثائق تؤكد تخصيص هيئة رئاسة مجلس النواب مبلغ ۳۵۰ مليون دينار بشكل سري بدعوى مساعدة الأسر المحتاجة. الشندر أضناف انه "كانت تصريحات الفتلاوي صحيحة وحسب الوثائة، التى تدعى أنها تمتلكها سوف نحقق بهذا الموضوع داخل مجلس النواب".

# الوائلي: نطالب بأدلة تدين نوابا

■ طالت لحنة النزاهة النيابية ، أمس الأحد، رسمياً الحكومة بالكشف عن الوثائق التي تدين أعضاء في مجلس النواب بالفساد من خلال تدخلهم في إحالة المشاريع إلى شركات مقربة منهم. وقال عضو اللجنة شيروان الوائلي إن "النزاهة



النيابية طالبت الحكومة بتقديم الوثائق التى تمتلكها والتى تدين أعضاء في مجلس النواب بالتدخل في عمل مكاتب المفتشين العامين". وأشار إلى أن "عدداً من الوزراء والوكلاء والمسؤولين شكوا تدخل أعضاء في البرلمان في منح المشاريع إلى شركات مقربة أو تابعة لهم ، لكنهم لم يقدموا الوثائق التي تؤكد

اللواء ٥٤ بالفرقة السادسة التابعة للجيش العراقي

وأوضيح عطا أن "الخلية مكونة من أربعة أشخاص يتزعمها المدعو محمد نديم، فيما تضم كلاً من المدعو سرمد خليفة والمدعو محمد الجنابى والمدعو محمد المشهداني وينتمون لما يسمى بدولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة".

عمليات اغتيال أربعة منها في قضاء الطارمية، شمال بغداد وثلاثة في مناطق أخرى من بغداد ضمنهم عميد طيار ومقدم في الجيش العراقي وعدد من الضباط"، مشيرا إلى أن "الخلية اعترفت أيضا بمشاركتها بالتخطيط لعملية التفجير الانتحاري الذي استهدف مركز شرطة الطارمية، شمال بغداد، خلال الشهر

تموز الماضي، عن اعتقال أكبر مجموعة مسلحة ببغداد

تمكنت خلال عملية أمنية نفذتها خلال شهر آب الحالى في مناطق متفرقة من بغداد من اعتقال خلية مسؤولة عن عمليات اغتيالات ضباط الجيش العراقي بواسطة الأسلحة الكاتمة للصوت".

وأضاف عطا أن "المعتقلين اعترفوا بتنفيذهم سبعة

وكانت وزارة الداخلية العراقية أعلنت، في الـ ٢٣ من

ناسفة وأسلحة كاتمة، وأشعارت إلى أن المجموعة اعترفت بمسؤوليتها عن مائة عملية اغتيال بضمنها التى استهدفت رئيس هيئة المساءلة والعدالة على اللامي وعددا من الضباط بوزارتي الداخلية والدفاع. واعترفت الحكومة العراقية في بيان أصدره مكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، في أيار الماضي، بتردي الأوضياع الأمنية خلال الأشبهر الأخيرة مع تصاعد عمليات الاغتيال وازدياد العمليات "الإرهابية"،

مسؤولة عن تنفيذ أكثر من مائة عملية اغتيال بعبوات

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية، أكد في نيسان الماضي، أن الأيام المقبلة ستشهد عملية تطور في متابعة من يحمل المسدس الكاتم ومن يصنّعه ويقّف خّلفه، لافتا إلى امتلاكه معلومات عن هذه المجاميع ستعلن لاحقا.

إلى جانب الاختراقات الأمنية الخطيرة.

إلى ذلك، تساءل النائب عن التحالف الوطني، على شبر عن الغرض من المؤتمرات الصحفية لعمليات بغداد، بالنظر إلى عدم محاكمة الكثير ممن تم إخراجهم أمام

وسائل الإعلام. وقال شبر في تصريح ل"المدى"، "إن العراقيين

وأضاف "أن هناك اتهامات موجهة إلى بعض المسؤولين باستخدام حمايتهم في عمليات التصفية يذكر انه تم تشكيل لجنة من قبل رئيس الوزراء للتحقيق مع المسؤولين والضباط المتهمين بهذه القضية، مشيرا إلى أن المعركة الآن بدأت داخل الأجهزة الأمنية بسبب الخروقات الكثيرة. وأتهم النائب عن ائتلاف العراقية اسكندر وتوت في الشهر الماضى الأجهزة الأمنية بتنفيذ عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة، إضافة إلى تنظيم القاعدة. وقال وتوت أن انتشار الاستهدافات بالأسلحة الكاتمة سببه الفساد الإداري والمالى المستشري في الجيش والشرطة لأغراض فساد مالى أو سياسى. وأضاف أن هناك بعض المتهمين المنتسبين للأجهزة الأمنية وبعض الضباط الموقوفين على ذمة التحقيق متهمون بالقيام بعمليات اغتيال. مطالبا باتخاذ إجراءات قضائية بحقهم حتى إن وصلت إلى الإعدام. وكانت وزارة الداخلية رحبت في وقت سابق بسن منتقدة خروج بعض المجرمين خلال فترة التحقيق

قانون يعاقب مستخدم الأسلحة الكاتمة بالإعدام، بسبب ما أسمته التحايل على القانون، إذ قال وكيلها لشؤون الإسناد الفريق احمد الخفاجي في تصريح سابق لـ المدى"، عن أن القوى الأمنية قد قامت بإلقاء القبض على عدد من المجاميع التي تقوم بتصنيع هذه الأنواع من الأسلحة محليا ومجاميع أخرى قادمة من الجوار، وأضاف الخفاجي قائلا "اعتقد إنه لو سن مشروع قانون منع وانتشار الأسلحة الكاتمة للصوت والذي يعاقب كل من يحمل أو يتداول أو يجمع هذه الأسلحة، فانه سيساهم وبصورة فعالة في الحد من

وبالنسبة للإجراءات التي تم اتخاذها بحق هذه المجاميع قال "إن الإجراءات المتبعة من قبل وزارة الداخلية تقتصر بطبيعة الحال على الإجراءات التحقيقية ليتم إحالتهم بعد ذلك إلى السلطات القضائية إلا إن خلال عملية مقاضاتهم يتم التلاعب على النصوص القانونية وبالتالى تبرئة المجرمين".

